

القيمة العادلة وانعكاساتها على الإفصاح المحاسبي وكفاءة السوق المالي - دراسة ميدانية
لعينة من المهنيين في الجزائر

Fair value and its implications for accounting disclosure and financial
market efficiency - a field study of a sample of professionals in Algeria

وصيف فائزة خير الدين *

جامعة مولود معمري، الجزائر 

kheireddine.ouciffaiza@ummt0.dz

تاريخ النشر: 2024/01/01

تاريخ الاستلام: 2023/08/27

Abstract:

This study aimed to demonstrate the effect of fair value accounting and its implications on accounting disclosure and the efficiency of the financial market in light of the developments in international financial reporting standards IAS/IFRS, by addressing the problem of whether accounting disclosure in accordance with international accounting and financial reporting standards affects the provision of appropriate financial information for different users and to measure this impact Using appropriate statistical methods for such studies, such as multiple regression and parametric and non-parametric tests, where the study concluded that there is an impact of the interrelationship between disclosure reports according to fair value.

Keywords: fair value; financial market; accounting disclosure; stock markets; International Accounting and Financial Reporting Standards IAS/IFRS.

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير محاسبة القيمة العادلة وانعكاساتها على الإفصاح المحاسبي وكفاءة السوق المالي ظل مستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS، من خلال معالجة إشكالية هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية على تقديم معلومات مالية ملائمة لمختلف المستخدمين وقياس هذا الأثر باستخدام الطرق الإحصائية الملائمة لمثل هاته الدراسات كالانحدار المتعدد والاختبارات المعلمية واللامعلمية حيث توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للعلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة على متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة.

كلمات مفتاحية: القيمة العادلة؛ السوق المالي؛ الإفصاح المحاسبي؛ أسواق الأوراق المالية؛ المعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية IAS/IFRS.

JEL Classification Codes : E 44; G 15; M 41.

مقدمة:

مع ازدياد حجم عمليات التجارة الدولية واتساع نطاقها وظهور الأسواق المالية، أصبح المستفيدون من المعلومات المحاسبية يتوزعون على دول مختلفة مما فرض حاجة ماسة لإنتاج معلومات مالية على مستوى عالٍ من المصدقية، تتوفر فيها جميع الخصائص النوعية لتصبح مفيدة لجميع المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبالتالي لا بد من الاهتمام بتطبيق معايير محاسبية موحدة لهؤلاء المستخدمين، ومن هنا تنبع أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل معدي ومستخدمي البيانات المالية، لاسيما وأن القرن العشرين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية اتسم بظاهرة التغيرات في القوة الشرائية لوحدة النقد في معظم دول العالم فأصبحت الشركات وبخاصة المتعددة الجنسية تعاني من مشكلة التضخم مما يجعل بياناتها المالية المعدة غير مطابقة للحقيقة، والمؤسسات مهما اختلفت طبيعتها تضمن وجود أنشطة مشتركة فيما بينها ولا بديل لها في التخلي عن بعض هذه الأنشطة سواء علماً أو قارياً أو محلياً فالتكامل المؤسسي ضرورة من أجل خلق مناخ الاقتصاد الحيوي والازدهار التنموي، ونجد توجه المؤسسات إلى تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS خلق جانب من المقاربة الدولية لبيئة الأعمال، ومن بين أكثر المعايير المعتمدة في التبادلات المحاسبية المعيار المحاسبي الدولي رقم 13 القيمة العادلة وهو إعطاء القيمة الحقيقية (السعر) للأصل بمراعاة الظروف المحيطة بهذا الأصل من أجل إدراجها ضمن مخرجات المحاسبة واستخدامها في البيانات المالية والمحاسبية.

إشكالية الدراسة:

هل يؤثر الإفصاح المحاسبي وفق معايير المحاسبية والإبلاغ المالي الدولية على تقديم معلومات مالية ملائمة

لمختلف المستخدمين؟

ومن أجل محاولة الإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم الدراسة إلى 4 أربعة محاور رئيسية وهي كالتالي:

المحور الأول: الدراسات السابقة لموضوع الدراسة

تعتبر الدراسات السابقة لموضوع البحث من الأساسيات التي يستند إليها في التعرف على المفاهيم النظرية والتطبيقية لمتغيرات الدراسة والتواصل مع ما انتهى إليه الباحثون في دراساتهم المتعلقة سواء بالقيمة العادلة أو بالإفصاح المحاسبي، وكون موضوع البحث من المواضيع الحديثة والهامة على صعيد الفكر المحاسبي، كان لزاماً على الباحث أن يقف على جملة من هذه الدراسات والتي لها علاقة بمتغيرات البحث، حيث تم تقسيم هذه الدراسات حسب لغة الدراسة إلى دراسات باللغة العربية ودراسات باللغة الأجنبية وفي كليهما تم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، وفي ختام هذا المبحث تضمن عرض لمساهمة الدراسة الحالية مقارنة بالدراسات السابقة.

1- عرض وقراءة الدراسات السابقة

سنناول من خلال هذا العنصر الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها في دراستنا هذه، بناء على تواريخ إنجازها بدءاً من الأحدث كما يلي:

1-1 دليلة دادة، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، سنة 2019، بعنوان:

أثر الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر - دراسة عينة من البنوك العاملة في الجزائر

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي على اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك العاملة في الجزائر، وهذا لمعرفة مدى أهمية قرارات منح الائتمان في استقرار البنوك، من خلال تحليل العلاقة بين كل من الإفصاح المحاسبي وقرارات منح الائتمان من منظور المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي هذا من جهة، ومن جهة أخرى مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان للعلاقة السالفة الذكر. وخلصت الدراسة إلى وجود أثر للإفصاح المحاسبي في القوائم المالية على اتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك العاملة بالجزائر، من خلال وجود أثر نسبي للإفصاح عن المعلومات المحاسبية من طرف المؤسسات طالبة الائتمان على قرار منح الائتمان، كما أن عدم كفاية مستوى إدراك متخذي قرارات منح الائتمان لمعايير الإفصاح الدولية وتحليلها، وعدم المعرفة بتحديثاتها الدورية يوقع البنك في العديد من المخاطر الائتمانية، وقد أوصت الدراسة بضرورة بناء قاعدة بيانات على مستوى كل بنك خاص بالزبائن المتعاملين معه للمساعدة في توجيه قرار منح الائتمان.

2-1 السعدي عياد، أطروحة دكتوراه علوم غير منشورة، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، سنة 2019 بعنوان:

تقييم جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل التقييم بالقيمة العادلة - دراسة على عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية من وجهة نظر المحاسبين ومحافظي الحسابات، بالإضافة إلى تقييم البيئة المحاسبية الجزائرية، وقياس مدى جاهزيتها لتبني معايير الإبلاغ المالي ومسايرة التطورات الحاصلة في المجال المحاسبي على الصعيد الدولي. وخلصت الدراسة إلى وجود تأييد واسع من قبل أفراد العينة لمزايا القياس بالقيمة العادلة ومساهمته في الرفع من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وضرورة تبنيه بشكل كبير من قبل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، بالإضافة إلى ضرورة تحيين النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد الدولي وغزالة العقبات التي تحول دون تطبيق القيمة العادلة بالشكل

المطلوب، وقد أوصت الدراسة على الأخذ بعين الاعتبار للعوامل التي تعيق التطبيق السليم للقيمة العادلة، البشرية والتنظيمية والتشريعية وذلك بدراستها من قبل خبراء في المجال المحاسبي ومحاولة طرح حلول عملية تسمح بانطلاق العمل المحاسبي وتحرره من القيود النمطية التي تتميز بها.

2- عرض لنقاط التشابه والاختلاف مع الدراسات السابقة

بعد عرض لأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، ارتأينا من خلال هذا العنصر التطرق لعرض أهم نقاط التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

1-2 أوجه تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

يوجد العديد من الدراسات التي تطرقت لمتغير من متغيرات الدراسة سواء كان المستقل أو التابع، فنجد دراسة كل من "دليلة دادة، السعدي عياد" مست موضوع بحثنا من حيث بيئة الدراسة وهي البيئة المحاسبية الجزائرية، وقد اتفقت فيما بينها مع دراستنا في أن هناك مشاكل وصعوبات في تطبيق مفهوم القيمة العادلة، ولعل من هاته الأسباب أن البيئة المحاسبية في الجزائر غير مواكبة للتطورات الدولية.

2-2 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

لابد من أن تكون هناك دراسات تختلف عن دراستنا، ومن أبرز نقاط الاختلاف نجد:

- أشارت بعض الدراسات إلى بعض المشاكل ولكنها لم تضعها موضوع الدراسة والتحليل مثل مدى إمكانية تطبيق القيمة العادلة في البيئة الجزائرية في ظل عدم كفاءة سوق المال الجزائري؛
- تختلف دراستنا عن الدراسات الأجنبية في أن الأخيرة أعدت في بيئات مالية متطورة، وخلصت إلى أن تطبيق مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي لا بد له من توفر أسواق مالية نشطة؛
- وبشكل عام اختلفت جميع نتائج الدراسات السابقة سواء الخاصة بالقيمة العادلة أو بالإفصاح وذلك لأن كل دراسة لها وجهة نظر معينة.

2-3 ما يميز الدراسة

➤ إن الدراسة الحالية تميزت بتشكيكة مختلفة من المتغيرات المستقلة للدراسة عن الدراسة السابقة، حيث حاولت الدراسة الحالية أن تغطي مختلف المتغيرات التي استخدمتها الدراسات السابقة من أجل الحصول على نتائج شاملة حيث تتوافق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف الرئيسي لكن تختلف عنها في زمان ومكان إجرائها بالإضافة الى المنهج المتبع؛

➤ بالرغم من تواصل هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات السابقة، إلا أنها تتميز عن غيرها في استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات لقياس أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإفصاح المحاسبي؛

➤ بالرغم من النتائج المختلفة التي توصلت إليها الدراسات السابقة، فإن دراستنا سعت إلى تقديم نتائج أوضح وأشمل والتي نحاول من خلالها أن نساهم في موضوع القيمة العادلة وتأثيرها على الإفصاح، خاصة في بيئة الدول العربية وبالتحديد الجزائر.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي

ارتبط مفهوم الإفصاح بظهور شركات المساهمة وإلزامها بنشر قوائمها المالية بصفة دورية، لتقدم إدارة تلك الشركات إلى الأطراف ذات العلاقة تقريرا عن نتائج أعمالها ومركزها المالي بغية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي حدثت خلال الفترة.

1- مفهوم الإفصاح المحاسبي

الإفصاح لغة: هو البيان، فأفصح عن الشيء إفصاحا أي بينه وكشفه (أبو الفضل، 2000، صفحة 186)؛ ويعرف الإفصاح بشكل عام أنه: "نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها (محمد سمير، 1996، صفحة 24)؛" أيضا عرف الإفصاح بأنه "تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أية معلومات محاسبية أو محاسبية تاريخا ومستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية (حسين علي، 2003، صفحة 96)." .

2- أهمية الإفصاح المحاسبي

تنبع لأهمية الإفصاح المحاسبي من أن القوائم والتقارير المالية هي المصدر المهم إن لم يكن الوحيد للعديد من المستخدمين للحصول على المعلومات المهمة حول المنشأة، حيث تنحصر أهمية الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية (أمين السيد، 2005، الصفحات 606-607):

✓ تساعد في إخلاء مسؤولية الإدارة وذلك في ظل انفصال الملكية عن الإدارة؛ تساعد في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة؛ تحقق فرض كفاءة الأسواق المالية؛ تساهم في تقويم الأداء الاجتماعي للمنشأة.

3- أهداف الإفصاح المحاسبي

يهدف الإفصاح المحاسبي إلى أن تتضمن التقارير المالية للشركات كافة المعلومات التي تهم الفئات الخارجية لهذه الشركات، والتي تساعد على اتخاذ قراراتها الاقتصادية تجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية، وأن تتعهد الشركة بتقديم تلك المعلومات بصفة دورية، وذلك من أجل تحقيق ما يلي (سامية، 2014، صفحة 188):

➤ وصف العناصر المعترف بها وتقديم المقاييس ذات العلاقة بهذه العناصر بخلاف المقاييس المستخدمة في القوائم المالية مثل تقدير القيمة العادلة لبنود الميزانية؛

- وصف العناصر غير المعترف بها وتقديم مقاييس مفيدة لهذه العناصر، مثل مبلغ الضرائب المؤجلة وغير المعترف بها ووصف الضمانات التي على الشركة مقابل الديون؛
- تقديم المعلومات المهمة التي تسمح لمستخدمي القوائم المالية بعمل المقارنات بين السنوات؛
- مساعدة المستثمرين لتقييم العائد على استثماراتهم.

4- أنواع الإفصاح المحاسبي

يمكن الإشارة الى أنواع الإفصاح تبعاً للأهداف من خلال ما يلي (وأخرون، 2007، الصفحات 186-187):

1-4 الإفصاح الكامل: يشير الإفصاح إلى مدى شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في اتخاذ القرارات، ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم؛

2-4 الإفصاح العادل: يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن؛

3-4 الإفصاح الكافي: يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في اتخاذ القرار ناهيك عن أنه يتبع للخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد؛

4-4 الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المنشأة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المنشأة وظروفها الداخلية؛

5-4 الإفصاح التثقيفي: أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى؛

6-4 الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات لهذا يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية للإفصاح الوقائي ينفق مع الإفصاح الكامل لأتهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين.

5- المعلومات التي يتم الإفصاح عنها

تعتبر التقارير المالية المنشورة من قبل الشركات أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها ويعتمد عليها كل من متخذي القرارات والمستفيدون، وهي الإطار الأوسع الذي يضم القوائم المالية والمعلومات غير المالية التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم، كما تحتوي هذه التقارير على تقارير مجلس الإدارة والمدقق الخارجي للحسابات، بالإضافة إلى الإيضاحات والتفصيلات المكملة للقوائم المالية، وفيما ما يلي سيتم عرض مكونات هذه التقارير وفق ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية (مؤيد راضي و غسان فلاح، 2011، الصفحات 28-51).

1-5 القوائم المالية: تشكل القوائم المالية في مجملها مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، وتنقسم هذه المخرجات إلى قسمين: الأول قوائم مالية أساسية، والثاني قوائم مكملة للقوائم الأساسية، أما الأساسية فهي القوائم التي يتعين على الوحدات أن تقوم بإعدادها والإفصاح عنها بشكل دوري حتى تخدم أصحاب الصلة والمستفيدين منها وهي قائمة الدخل؛ الوضع المالي؛ التدفق النقدي؛ والتغير في حقوق الملكية.

2-5 المعلومات الإضافية: وهي المعلومات التي تفصح عنها الشركة بعد إفصاحها عن القوائم المالية، وهي معلومات بالغة الأهمية لذا يشار عند الإفصاح عنها بأنها جزء من البيانات المالية، وقد أصبحت هذه البيانات تأخذ طابعا تفصيليا يوضح من خلاله للمستخدم بعض المعلومات المفيدة والمتعلقة بالبنود الواردة في القوائم المالية، وتغطي المعلومات الإضافية في معظم الأحيان البنود التالية: السياسات المحاسبية؛ الالتزامات الطارئة أو المحتملة.

3-5 تقرير مدقق الحسابات: بالإضافة للقوائم المالية تحتوي التقارير السنوية للشركات على تقرير مدقق الحسابات الخارجي، والذي يرفق مع القوائم المالية المعدة، حيث يقوم المدقق من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة، كما يوضح المدقق رأيه بمدى توافق إعداد هذه القوائم والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، بالإضافة إلى بيان رأيه بخصوص كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق والاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمدقق.

4-5 تقرير مجلس الإدارة: وهو التقرير الذي عادة ما يبدأ به التقرير السنوي للشركة، ويقوم فيه مجلس الإدارة بإعطاء المساهمين فكرة عامة عن أنشطة الشركة خلال فترة مالية معينة، حيث يتضمن التقرير معلومات عن الإنتاج، ومركز الشركة المالي والتسويقي، بالإضافة إلى حجم المبيعات ونموها وتطورها والمشاريع التي انجزتها الشركة خلال العام وما تنوي إنجازه في العام القادم.

6- مستخدمى المعلومات المحاسبية

يشمل مستخدمى القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمرتبقيين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع حاجاتهم للمعلومات (أمين السيد، 2005، الصفحات 39-41).

المحور الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تعزيز كفاءة السوق المالي

يعتبر الإفصاح المحاسبي بمثابة الركيزة الأساسية لأي سوق مالي وأساس لنجاحه، فالإفصاح المحاسبي في حال توفره يحقق جوا من الثقة بين المتعاملين، وذلك انطلاقا من قدرة الجهات المعنية بمتابعة ومراقبة المعلومات المحاسبية التي تقدمها المؤسسات، بل والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين.

1- مفهوم كفاءة الأسواق المالية

تعني الكفاءة أن سعر السهم يعكس بالكامل جميع المعلومات المتاحة عنه في السوق بسرعة ودقة، وبذلك تمثل القيمة السوقية للسهم قيمة عادلة Fair Value تعكس تماما قيمته الحقيقية التي يكفي العائد المتولد عنها لتعويض مخاطر الاستثمار في السهم، ولذلك لا يمكن لأي من المتعاملين في السوق من تحقيق عوائد غير عادية تفوق ما يحققه غيره (درويش، 2011، الصفحات 83-114).

2- متطلبات كفاءة بورصة الأوراق المالية

تتمثل أهم متطلبات كفاءة بورصة الأوراق المالية في الآتي (عيواج، 2017، الصفحات 402-403): دقة وسرعة وصول المعلومات؛ السيولة؛ كفاءة التسعير والتشغيل (كفاءة التشغيل)؛ عدالة السوق.

3- انعكاسات جودة المعلومات على كفاءة السوق المالية

يظهر تأثير نظام المعلومات المالي على كفاءة الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من خلال عدة متغيرات منها (كروش نور الدين، لجلط ابراهيم، ومريم سرارمة، 2019، الصفحات 340-356):

1-3 زيادة حجم الأعمال المنجزة: أي بمعنى زيادة (حجم الإصدارات الجديدة التي تعتبر أحد المؤشرات المباشرة على قيام سوق الأوراق المالية بزيادة الاستثمارات، حيث تتضمن الإصدارات الجديدة تأسيس شركات جديدة وزيادة رأس المال لشركات قائمة ترغب في التوسع، والاقتراض من خلال السندات)؛

2-3 جودة الأعمال المنجزة: إن المرونة والقدرة على التحرك السريع بكفاءة وفعالية في التعامل مع المستجدات، يحتاج بدوره إلى معلومات يستند إليها، فإذا تمكن نظام المعلومات المالي من تزويده بتلك المعلومات المطلوبة، سيتم إنجاز الأعمال بجودة عالية.

3-3 تحسين الكفاءة المالية للشركة: بحيث أن تقديم نظام المعلومات المالي لمعلومات ذات جودة يستفيد منها متخذو القرار في الشركة في إدارة أعمالهم، بما يؤدي إلى زيادة الأرباح من خلال اتخاذ القرارات الاستثمارية

السليمة، وترشيد عمليات الإنفاق، وإحكام السيطرة على موارد الشركة، وتوجيهها نحو الاستثمارات الأكثر ربحية. وهذا ما يشجع المستثمرون في الأوراق المالية على إعادة تشكيل محافظهم الاستثمارية وشراء أسهم هذه الشركة.

4- قواعد الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية

أهم ما تنص عليه قواعد الإفصاح في سوق الأوراق المالية ما يلي (تشنش، 2015، صفحة 93):

- تلتزم المؤسسة المقيدة في البورصة بالإفصاح عن مركزها المالي، واحترام كل متطلبات الإفصاح المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية، ويتم هذا الإفصاح بصفة دورية (سنوية وربع سنوية)؛
- تلتزم المؤسسة المقيدة في البورصة بإعلام هيئات البورصة بأي أحداث هامة تؤثر في نشاطها وفي مركزها المالي أو أي أحداث تؤثر على التداول أسهمها، ويتم الإفصاح عن ذلك في موعد يسمح بنشر هذه الأحداث على شاشات التداول فوراً أو قبل أول جلسة تداول موالية لوقت وقوع الأحداث؛
- يتم نشر الأحداث الهامة بالتنسيق بين المؤسسة وهيئات البورصة، ولا يتم النشر أثناء التداول ما لم تكن المعلومات واجبة النشر، وفي حالة الأحداث الهامة يتم إيقاف التعامل على الورقة المالية لمدة يحددها رئيس البورصة على ألا تزيد عن ساعة؛
- تلتزم المؤسسة الإجراءات الكفيلة لضمان سرية البيانات المالية ومنع تسريب أية معلومات سواء بقصد أو بغير قصد قبل إعلانها والإفصاح عنها للمتعاملين في السوق.

5- الإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

أولت المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية عناية كبيرة بموضوع الإفصاح، وذلك بغرض زيادة تحسين جودة المعلومة المحاسبية، من خلال كيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية، ولقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC والتي سميت فيما بعد مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار ثلاث معايير خاصة بالإفصاح، بالإضافة إلى وضع قواعد خاصة بالإفصاح في جميع المعايير المحاسبية الأخرى تتعلق بكيفية ومتطلبات العرض والإفصاح عن المعلومات، وفيما يلي عرض موجز لهماته المعايير (بسبع عبد القادرو بن عيسى بن علي، 2017، الصفحات 60-61):

5-1 الإفصاح حسب محتوى المعيار 1 IAS

يتضمن معيار المحاسبة الدولي IAS 1- عرض القوائم المالية- كل ما يتعلق بإعداد القوائم المالية من قواعد ومبادئ محاسبية وطرق عرض، وقد صمم هذا المعيار لتحسين نوعية البيانات المالية المعروضة، وهو ينطبق على جميع المؤسسات التي تقدم تقاريرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، وقد أوضح مكونات البيانات المالية ذات الغرض العام التي تلتزم المؤسسة بنشرها، بحيث تكون مشتملة على مجموعة متكاملة من المعلومات المحاسبية التي يستفيد منها مستخدمو البيانات المالية، والمتمثلة في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

2-5 الإفصاح حسب محتوى المعيار IAS 24

إن توسع نطاق العمليات التي تقوم بها المؤسسات، أدى إلى نشوء علاقات تربط المؤسسات بعضها ببعض لتحقيق مصالح معينة، هذه العلاقات لها قواعد محاسبية تحكمها وتحدد كيفية التعامل المحاسبي مع العمليات المتبادلة بين هذه المؤسسات، لكي يتم اتخاذ القرارات من قبل أصحاب العلاقة على ضوء معلومات واضحة وشفافة وموثوقة، ولهذا جاء المعيار IAS 24 الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة- للتأكيد على أن القوائم المالية للمؤسسات ذات العلاقة تحتوي على الإفصاحات اللازمة.

3-5 الإفصاح حسب محتوى المعيار IFRS 7

إن تطور وسائل الاتصال وعمولة النشاط الاقتصادي، وتعزيز حرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم، ساهم في نشوء أدوات مالية جديدة، وزيادة حجم العمليات المنفذة من خلالها، سواء كان ذلك للاستثمار أو لتحوط المالي أو لأغراض إدارة السيولة، مما جعل المؤسسات والهيئات المحاسبية الدولية تضع قواعد وأسس للإفصاح عنها، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، ولهذا تم إصدار المعيار IFRS 7 لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح من المعيار IAS 32 أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار IAS 30 المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاحات على الأدوات المالية مع بعضها في معيار جديد.

المحور الرابع: خطوات الدراسة الميدانية

1- منهج وخصائص عينة الدراسة التطبيقية

1-1 بناء الاستمارة

تم عرض استمارة الاستبيان على ورقة عادية (A4) أعدت باللغة العربية تتضمن أربعون (40) سؤالاً، بعد ذلك قمنا باستشارة مجموعة من الاساتذة المختصين في مجالي المحاسبة والاحصاء لتحكيم الاستبيان، بهدف اعطاء صورة واضحة ودقيقة لمحتوى هذا الاستبيان، وقد اشتملت قائمة الاستبيان على جزأين هما: الجزء الأول (خاص بالبيانات التعريفية الخاصة بالمعلومات الشخصية والوظيفية المتعلقة بأفراد العينة وتشمل المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، عدد سنوات الخبرة، المركز الوظيفي)، الجزء الثاني وهو خاص بالأسئلة المتعلقة بالمحاور الرئيسية للموضوع وتشمل أربعة محاور وهي متغيرات الدراسة التي كما هي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 01: أبعاد (محاور) الدراسة التطبيقية

رمز المحور (المتغير)	أبعاد (محاور) الدراسة التطبيقية
A	أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة (مستقل)
B	قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (مستقل)
C	متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة (تابع)
D	العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقا لمبدأ القيمة العادلة (وسيط)

المصدر: من إعداد الباحث بناء على محاور الاستبيان

2-1 مجتمع الدراسة التطبيقية

يتمثل مجتمع الدراسة التطبيقية في أن يكون الشخص المستجوب حاصل على شهادة جامعية في المحاسبة أو المالية، حيث تكون مجتمع الدراسة من الأساتذة المختصين في المحاسبة والمالية من الجنوب الشرقي للوطن، بالإضافة إلى ممارسي مهنة المحاسبة من محاسبين معتمدين ومحافظي حسابات وخبراء محاسبين ومحاسبين في مؤسسات خاصة أو عمومية اقتصادية.

2-2 نتائج اختبار صدق المحتوى لأسئلة قائمة الاستبيان

يوضح الجدول أدناه نتائج اختبار معاملي الثبات والصدق لجميع محاور قائمة الاستبيان، وكانت نتائج الاختبار وفقا لما يلي:

جدول رقم 02: يوضح نتائج اختبار معاملي الثبات والصدق لأسئلة قائمة الاستبيان

رقم المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach Alpha	معامل الصدق
01	أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة	10	0.798	0.893
02	قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير	10	0.820	0.905
03	متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق	10	0.799	0.893
04	العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقا	10	0.802	0.895
	كل فقرات الاستبيان	40	0.916	0.957

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 02 أن قيمة معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach alpha لردود المستجوبين على جميع أسئلة كل محور ذات قيمة أكبر من الحد الأدنى، حيث تراوحت بين (0.799-0.820) لكل مجال من مجالات الاستبانة، كما كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبانة كانت (0.916) وهذا يعني أن معامل الثبات مرتفع، وهو ما يمكننا من الاعتماد على هاته الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

وحيث أن قيمة معامل الصدق التي تساوي الجذر التربيعي لمعامل الثبات، فإن قيمة هذا المعامل قد تراوحت بين (0.893 – 0.905)، كما أن قيمة معامل الصدق لجميع الفقرات كان (0.957).

3- اختبار استقلالية متغيرات الدراسة

1-3 اختبار استقلالية أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

➤ الفرضية الصفرية (H_0): استقلالية أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة؛

➤ الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة بين أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة و متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة.

جدول رقم 03: اختبار استقلالية أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة عن متطلبات الإفصاح عن

القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

Sig	df	قيمة X^2	
.000	1023	1313.337 ^a	Khi-deux de Pearson
1.000	1023	588.712	Rapport de vraisemblance
.000	1	76.909	Association linéaire par linéaire
		202	N

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 03 أن القيمة الإحصائية لكاي تربيع قدرت بـ 1313.337 تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة بين أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة و متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة.

2-3 اختبار استقلالية قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

➤ الفرضية الصفرية (H_0): استقلالية قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ الدولية عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة؛

➤ الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة بين قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ الدولية و متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة.

جدول رقم 04: اختبار استقلالية قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ

الدولية ومتطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

Sig	df	قيمة X^2	
.000	930	^a 1245.103	Khi-deux de Pearson
1.000	930	589.181	Rapport de vraisemblance
.000	1	89.030	Association linéaire par linéaire
		202	N

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 04 أن: القيمة الإحصائية لكاي تربيع قدرت بـ 1245.103 تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة بين قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومتطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة.

3-3 اختبار استقلالية العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق لمبدأ القيمة العادلة عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

➤ الفرضية الصفرية (H_0): استقلالية العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق لمبدأ

القيمة العادلة عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة؛

➤ الفرضية البديلة (H_1): وجود علاقة بين العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق لمبدأ

القيمة العادلة عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

جدول رقم 05: اختبار استقلالية العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق لمبدأ القيمة

العادلة عن متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة

Sig	df	قيمة X^2	
.000	837	976.830 ^a	Khi-deux de Pearson
1.000	837	525.367	Rapport de vraisemblance
.000	1	49.023	Association linéaire par linéaire
		202	N

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 05 أن: القيمة الإحصائية لكاي تربيع قدرت بـ 976.830 تحت مستوى المعنوية البالغ 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة $\alpha = 0.05$ مما يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والتي تدل على وجود علاقة بين العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق لمبدأ القيمة العادلة ومتطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة.

4- اختبار فروض البحث للدراسة التطبيقية

1-4 نتائج اختبار الفرضيات للفرعية للدراسة (الانحدار المتعدد)

سيتم استخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضية الفرعية للدراسة (H1-H2) المتعلقة بنموذج لدراسة القائلة:

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة على العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقا لمبدأ القيمة العادلة عند مستوى $(\alpha = 0.05)$:

- H_2 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية على العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقا لمبدأ القيمة العادلة عند مستوى $(\alpha=0.05)$:

1-1-4 خطية وملائمة اختبار الانحدار للبيانات

بداية فيما يتعلق بخطية النموذج وملائمة خط الانحدار للبيانات تم اجراء جدول تحليل التباين ANOVA لاختبار الفرضية الخاصة بمعلمة الميل B_1 حيث ظهر أن خط الانحدار يمثل البيانات تمثيلا جيدا والجدول التالي يوضح نتائج هذا التحليل:

جدول رقم 06: نتائج تحليل التباين للانحدار للمتعدد لاختبار الفرضيات الفرعية

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	المصدر	مجموع المربعات	ddl	متوسط المربعات	قيمة (F)	مستوى المعنوية
العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق مبدأ القيمة العادلة	قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي	الانحدار SSR	23.032	1	23.032	93.378	.000
		البواقي SSE	49.331	200	247.		
		الكلي SST	72.364	201			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 06 وبعد التأكد من إمكانية تطبيق الاختبارات المعلمية وأسلوب الانحدار المتعدد، سيتم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة، حيث سنقوم بدراسة كل متغير مستقل على حدا مقارنة مع المتغير التابع، ثم في الأخير نقوم بتحليل أي المتغيرات يؤثر فيه أكثر.

1-4-2 اختبار العلاقات الارتباطية

الجدول رقم 07 يوضح لنا نتائج العلاقات الارتباطية للمتغير التابع (D) (العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق مبدأ القيمة العادلة) والمتغيرات المستقلة (A.B):

جدول رقم 07: معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل الأول

المتغير B	المتغير A	المتغير	المتغير التابع D
.564	.265	معامل ارتباط بيرسون	
.000	.000	مستوى المعنوية	
.202	202	N	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 07 أن معاملات الارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغير المستقل الأول، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وبما أن هناك علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.00) أقل من (0.05) المعمول بها في الدراسة بين D و A.

3-1-4 تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي

من أجل التأكد من علاقة التأثير بين المتغيرات المستقلة (A,B) على المتغير التابع (D): العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفق لمبدأ القيمة العادلة فإننا نستخدم نموذج الانحدار المتعدد التدريجي والذي نلخص أهم نتائجه وفقاً لبرنامج SPSS في الجداول التالية:

جدول رقم 08: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

النتيجة	الفرضية	.315	معامل التحديد المعدل Eta	.564 ^a	معامل الارتباط R		
		.49665	الخطأ المعياري	.318	معامل التحديد R ²		
		.000 ^a	مستوى المعنوية	93.378	قيمة (F)		
		Sig	t	Bêta	Erreur standard	B	
		.000	10.553	----	.194	2.046	المتغيرات (Constante)
مقبولة	H ₂	.000	9.663	.564	.052	.501	B

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

من الجداول أعلاه وحسب طريقة STEPWISE كان المتغير (B): قياس القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية الوحيد الداخلة إلى النموذج لأن له أكبر معامل انحدار بقيمة (b = 0.501) مع المتغير التابع (D) العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة وبالتالي أكبر قيمة لإحصائية (t = 9.663)، كما أنه يمكن ملاحظته بأن مستوى الدلالة المعنوية Sig (α = 0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية α = 0.05 مما يسمح بإدخال هذا المتغير لنموذج الانحدار، كما هو موضح في الجدول (02-25)، ولم يتم إدخال المتغير (A): أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة لنموذج الانحدار، بحيث كانت قيمة (0.60) (b =) بمستوى دلالة معنوية (α = 0.393) وهي أكبر من مستوى المعنوية α = 0.05 مما لا يسمح بإدخال المتغير (A) لنموذج الانحدار، كما هو موضح في الجدول (08).

2-4 مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية للدراسة

- لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة على العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة، وبالتالي تم رفض الفرضية (H₁):
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لقياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية على العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة، وبالتالي قبول الفرضية (H₂).

5- اختبار الفرضيات الرئيسية للتأثيرات المباشرة بين متغيرات الدراسة

سيتم استخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة (H₃- H₄- H₅) المتعلقة بنموذج الدراسة القائلة:

- H₃- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لأسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة على متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$):
- H₄- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لقياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية على متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$):

H₅- يوجد أثر ذو دلالة احصائية العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة على متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).

5-1 اختبار التوزيع الطبيعي والعلاقات الارتباطية بين متغيرات الدراسة

قبل تطبيق اختبار تحليل الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات يجب إجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، كما تم توضيحه سابقاً وذلك على النحو التالي:

5-1-1 اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولموجروف - سمرنوف Kolmogorov-Smirnov)

- يعتبر اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات من أهم الفروض التي يجب التحقق منها، ومن أجل التحقق من فرضية التوزيع الطبيعي تم اللجوء إلى اختبار كولموجروف- سمرنوف تمهيدا لاستخدام أسلوب تحليل الانحدار لأنه أحد الأساليب الإحصائية المعلمية في اختبار فرضيات الدراسة الحالية، حيث يتضح من خلاله (الملحق رقم 01) أن:
- الفرضية الصفرية (H₀): تتبع البيانات التوزيع الطبيعي؛
 - الفرضية البديلة (H₁): لا تتبع البيانات التوزيع الطبيعي.

يلاحظ أن مستوى قيمة الدلالة أكبر من ($\alpha = 0.05$) وهذا ما يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يدعونا إلى قبول الفرضية الصفرية H₀، وهنا يجب استخدام الاختبارات المعلمية وخاصة أسلوب الانحدار المعتمد على طريقة المربعات الصغرى وكذلك تحليل التباين.

2-1-5 تحليل علاقات الارتباط الإحصائية بين متغيرات الدراسة

جدول رقم 09: معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل الأول

المتغير D	المتغير B	المتغير A	المتغيرات	
.494	.666	.619	معامل ارتباط	المتغير التابع C
.000	.000	.000	مستوى المعنوية	
202	202	202	N	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من خلال الجدول رقم 09 أن: معاملات الارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة على الترتيب (B,A,D)، بقيمة (0.666- 0.619- 0.494)، والذي يبين أن معاملات الارتباط اقل من القيم المتوسطة للارتباط ودالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ ، وتبين عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين متغيرات الدراسة.

2-5 تحليل علاقات الأثر باستخدام الانحدار المتعدد التدريجي

من أجل التأكد من علاقة التأثير بين المتغيرات المستقلة للدراسة (A,B,D) على المتغير التابع (C) فإننا نستخدم نموذج الانحدار المتعدد التدريجي والذي نلخص أهم نتائجه وفقا لبرنامج SPSS في الجدول الملحق رقم 02. حيث تبين من نتائج الجدول الملحق 02 وحسب تطبيق طريقة STEPWISE تم ادخال المتغيرات المستقلة للدراسة (A,B,D) حسب أكبر معامل ارتباط (b) واقل دلالة معنوية (α) كما توضحه النماذج الثلاث بالملحق 02، بحيث جاء المتغير (B): قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية الداخل في المرتبة الأولى إلى النموذج لأن له أكبر معامل انحدار بقيمة ($b=0.695$) مع المتغير التابع (C) وبالتالي أكبر قيمة لإحصائية ($t=12.610$) كما يوضحه النموذج (01)، كما أنه يمكن ملاحظة بأن مستوى الدلالة المعنوية ($p=0.000$) وهو أقل من مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ مما يسمح بإدخال هذا المتغير، كما جاءت كل المتغيرات المستقلة للدراسة (D,A,B) على الترتيب داخله لنموذج الانحدار المتعدد حسب ما يوضحه النموذج (03)، بقيمة معاملات ارتباط (0.232-0.363-0.366) ذات قيم دلالة احصائية (0.000- 0.000- 0.001) بحيث جاءت جمع معاملات متغيرات الدراسة دالة احصائية عند مستوى معنوية ($p=0.050$).

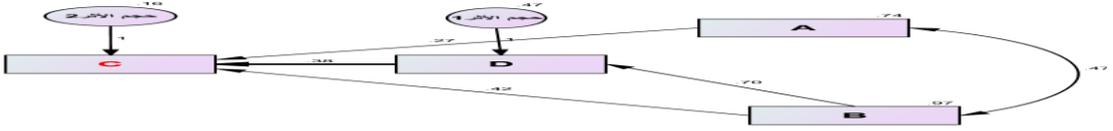
6- اختبار الفرضيات الرئيسية للتأثيرات غير المباشرة بين متغيرات الدراسة

سيتم استخدام اختبار تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية للتأثير غير المباشر للمتغير (D): العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة (H6) المتعلقة بنموذج الدراسة القائلة: H6: يتوسط متغير العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة العلاقة بين كل من أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة وقياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية ومتغير متطلبات الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية وفق القيمة العادلة عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$).

سيتم اختبار الفرضية (H6) وفرضياتها الفرعية وفق ما يلي:

أولاً: التقديرات اللأمعيارية لنموذج الدراسة

شكل رقم 01: نموذج تحليل المسار (PA) لمتغيرات الدراسة Diagram Path



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج AMOS

يوضح الشكل رقم 01 التقديرات اللأمعيارية للنموذج البنائي للدراسة في وجود العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة كوسيط من خلال تحليل المسار، وتحديد العلاقات الترابطية والتأثيرية بين جميع متغيرات الدراسة.

ثانياً: تحديد قيم مؤشرات تطابق الدراسة Goodness Of Fit Indices

تتعلق مؤشرات المطابقة بالمدى الذي يتطابق فيه النموذج النظري مع البيانات الميدانية أبرزها ما يلي:

1- مؤشرات حسن المطابقة Goodness Of Fit Indices وتشمل المؤشرات التالية:

➤ مربع كاي $cmin$ والذي ينبغي أن يكون أصغر ما يكون (قيمة غير دالة):

➤ مؤشر حسن المطابقة، Godness Of Fit Index (GFI)؛

➤ مؤشر المطابقة المعياري، Normative Fit Index (NFI)؛

➤ مؤشر الجذر التربيعي لخطأ الاقتراب Root Mean Square Error Of Approximation

Normative Fit Index.

2- تقدير قيم التأثيرات غير المباشرة بين متغيرات الدراسة

يهدف معرفة دلالة الدور الوسيط للعلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة كشرط لمتطلبات الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق القيمة العادلة وكنتيجة لقياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية، تم استخدام طريقة المعاينة المعادة (Bootstrap) بعد إعادة المعاينة للعينة مرة عند مستوى ثقة (95%) الذي يستخدم للغرض المطلوب، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 11: التأثيرات المباشرة وغير المباشرة بين متغيرات الدراسة

نوع الدلالة	D	A	B	المتغيرات	التأثيرات Effects
	0.000	0.699	D	التأثير المباشر
دال	***	D	الدلالة الإحصائية للتأثير
	0.381	0.272	0.418	C	التأثير المباشر
دال	***	***	***	C	الدلالة الإحصائية للتأثير
	0.267	C	التأثير المباشر
دال	0.001	C	الدلالة الإحصائية للتأثير*
	0.446	0.699	D	Total Effects التأثيرات الكلية المباشرة
دال	0.01	D	الدلالة الإحصائية للتأثير
	0.381	0.272	0.685	C	Total Effects التأثيرات الكلية غير المباشرة
دال	0.001	0.012	0.000	C	الدلالة الإحصائية للتأثير*

* الدلالة الإحصائية للتأثيرات غير المباشرة بطريقة Bootstrap عند مستوى ثقة 95 %

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج AMOS

وحسب ما توضحه الدلالة الإحصائية في الجدول رقم 11 للتأثيرات المباشرة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع دالة إحصائياً بطريقة (Bootstrap) فهي أكبر من قيمة التأثيرات غير المباشرة في وجود متغير (العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة) كمتغير وسيط وجميعها دالة إحصائياً وأقل من (0.05)، ومنه يتحدد نوع الوساطة لمتغير (العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة) كمتغير وسيط جزئي (Partial Mediation) بين (قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية) كمتغير مستقل و(متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق القيمة العادلة) كمتغير تابع، ومنه تتحقق الفرضية جزئياً القائلة بأن العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة متغير وسيط جزئي بين (قياس القيمة العادلة وفق معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية) و(متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق القيمة العادلة) بحسب مفهوم الاختبار على الدور الوسيط لمتغير (العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة) في نموذج تحليل المسار للدراسة ولا تتحقق الفرضية القائلة بأن (العلاقة المتداخلة بين الإفصاح وجودة المعلومات وفقاً لمبدأ القيمة العادلة) متغير وسيط جزئي بين (أسس ومتطلبات القياس وفق القيمة العادلة) و(متطلبات الإفصاح عن القوائم المالية والتقارير المالية وفق القيمة العادلة).

الخلاصة

من خلال تطرقنا لموضوع القيمة العادلة وانعكاساتها على الإفصاح المحاسبي وكفاءة السوق في هذه الورقة البحثية نظرا لضرورة العمل بالإفصاح المحاسبي في البيئة الجزائرية واتساع نطاقها وظهور الأسواق المالية، أصبح المستفيدون من المعلومات المحاسبية يتوزعون عبر الوطن بصورة متزايدة مما فرض حاجة ماسة لإنتاج معلومات مالية على مستوى عالٍ من المصدقية، وبالتالي لا بد من الاهتمام بتطبيق معايير محاسبية موحدة لهؤلاء المستخدمين، ومن هنا تنبع أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل معدي ومستخدمي البيانات المالية.

كما خلصت هذه الدراسة في الأخير إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن عرضها فيما يلي:

- إن معاملات ثبات وصدق إجابات مفردات عينة الدراسة على أسئلة قائمة الاستبيان قد اتصفت بأنها معاملات ذات دلالة جيدة لأغراض البحث، وأكدت على وجود ارتباط إيجابي بين أسئلة هذه القائمة مما يؤكد على إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي في تعميم نتائج البحث؛
- إن ارتفاع مؤشرات الأهمية النسبية لمعظم متغيرات (أبعاد أو محاور) الدراسة التطبيقية مما يدعم الإطار النظري في القياس والإفصاح المحاسبي؛
- إن اصدار قوانين وتشريعات بما تتلاءم والواقع الجزائري وخصوصا الجبائية منها، تساهم بنسبة كبيرة حسب إجابة افراد عينة الدراسة في المحافظة على تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي؛
- إن غياب معايير التقييم في الجزائر حال دون التطبيق السليم لمفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي؛
- إن ارتفاع مؤشرات قياس الإفصاح عن الأساليب المعتمدة يعزز الاعتماد على التكلفة التاريخية كأسلوب قياس موحد، مما يؤدي إلى إنتاج معلومات وبيانات مالية غير ملائمة في صناعة القرارات الرشيدة.

قائمة المصادر والمراجع

- أحمد لطفي أمين السيد. (2005). *نظرية المحاسبة (من منظور دولي)*. مصر: الدار الجامعية، الاسكندرية.
- الصبان محمد سمير. (1996). *دراسات في الأصول المالية: أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي*. لبنان: الدار الجامعية.
- بسبع عبد القادر، وبن عيسى بن علي. (2017, 03 01). دور الإفصاح في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية وأثره على زيادة كفاءة الأسواق المالية. *مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد 1، الصفحات 60-61*.
- جمال الدين بن منظور أبو الفضل. (2000). *لسان العرب*. لبنان: دار هادر، بيروت.
- خشارمه حسين علي. (2003, 12 31). مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن "معيار المحاسبة الدولي رقم 30- دراسة ميدانية". *مجلة جامعة النجاح للأبحاث- ب، نابلس، فلسطين، صفحة 96*.
- خنفر مؤيد راضي، و المطارنة غسان فلاح. (2011). *تحليل القوائم المالية- مدخل نظري وتطبيقي (المجلد 3)*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- سليمة تشنش. (2015, 12 31). الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط سوق الأوراق المالية مع الإشارة إلى حالة الجزائر. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 20، صفحة 93*.
- فكير سامية. (2014). *المعايير الدولية للتقارير المالية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية- دراسة مقارنة بين الجزائر والأردن*. الجزائر: أطروحة دكتوراه، مقدمة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
- كروش نور الدين، لجلط ابراهيم، ومريم سرارمة. (30 أبريل، 2019). الإفصاح المحاسبي كآلية للرفع من كفاءة سوق الأوراق المالية. *مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، الصفحات 340-356*.
- لطيف زيود وآخرون. (2007, 12 31). دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار. *مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 01، الصفحات 186-187*.
- مختار عيواج. (2017, 6 30). الإفصاح المالي وأثره على كفاءة بورصة الأوراق المالية مع الإشارة إلى سوق الأسهم السعودية. *مجلة معارف، العدد 22، الصفحات 402-403*.
- مروان درويش. (2011, 12 31). اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية على المستوى الضعيف. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، 23، الصفحات 83-90-114*.

References

- Ahmed Lotfi Amin Al-Sayed. (2005). Accounting theory (from an international perspective). Egypt: University House, Alexandria.
- Sabban Muhammad Samir. (1996). Studies in financial assets: measurement principles and accounting communication methods. Lebanon: University House.
- Seven Abdul Qadir, and Ibn Issa Ibn Aliyah. (01 March 2017). The role of disclosure under international financial reporting standards and its impact on increasing the efficiency of financial markets. *Journal of Business Research and Studies*, Issue 1, pp. 60-61.
- Jamal al-Din ibn Manzoor Abu al-Fadl. (2000). Arabes Tong. Lebanon: Dar Hader, Beirut.
- Khashrama Hussein Ali. (31 12, 2003). The level of disclosure in the financial statements of banks and similar financial companies merged in Jordan "International Accounting Standard No. 30 - a field study". *An-Najah University Research Journal-B*, Nablus, Palestine, page 96.
- Khanfar Moayed Radi, and Bishops Ghassan Falah. (2011). *Financial Statement Analysis - A Theoretical and Practical Introduction (Volume 3)*. Jordan: Al Masirah House for Publishing and Distribution, Amman.
- Salima Chenesh. (31 December 2015). Accounting disclosure and its role in revitalizing the stock market, with reference to the case of Algeria. *Journal of Economic Reforms and Integration into the Global Economy*, No. 20, p. 93.
- Sublime thought. (2014). International financial reporting standards and their role in revitalizing the stock market - a comparative study between Algeria and Jordan. Algeria: PhD thesis, submitted at the Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of M'hamed Bougherra, Boumerdes.
- Krush Noureddine, Ibrahim's stroke, and Maryam Sararama. (April 30, 2019). Accounting disclosure as a mechanism to increase the efficiency of the stock market. *Al-Manara Journal for Legal and Administrative Studies*, pp. 340-356.
- Latif Zyoud et al. (31 December 2007). The role of accounting disclosure in the stock market in rationalizing the investment decision. *Tishreen University Journal for Scientific Studies and Research*, Issue 01, pages 186-187.
- Mokhtar Aywaj. (30 June 2017). Financial disclosure and its impact on the efficiency of the stock exchange, with reference to the Saudi stock market. *Maarif Magazine*, Issue 22, pages 402-403.
- Marwan Darwish. (31 December 2011). Testing the efficiency of the Palestine Stock Exchange on the weak level. *Journal of Al-Quds Open University for Research and Studies*, 23, pp. 83-90-114.

الملاحق:

الملحق 01: يوضح اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk			المتغيرات
Statistic	df	Sig (α)	Statistic	df	Sig (α)	
.108	202	.016	.964	202	.021	العدالة القيمة وفق القياس ومتطلبات أسس
.124	202	.013	.963	202	.017	القوائم عن الإفصاح متطلبات
.069	202	.019	.981	202	.007	المتداخلة بين الإفصاح وجودة العلاقة المعلومات وفقا لمبدأ القيمة العادلة
.065	202	.036	.984	202	.024	المحاسبية المعايير وفق العدالة القيمة قياس الدولية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

الملحق 02: نتائج تحليل الانحدار لاختبار الفرضيات الفرعية

النتيجة	الفرضية	0.440; 0.532; 0.556	المعدل التحديد معامل		0.666; 0.732; 0.750	R الارتباط معامل		النماذج
			Eta			R ² التحديد معامل		
		0.528; 0.483; 0.470	المعياري الخطأ		0.443; 0.536; 0.563			
		0.000; 0.000; 0.001	المعنوية مستوى		159.024; 40.120; 11.910	(F) قيمة		
		Sig (α)	t	Bêta	Erreur standard	b	المتغيرات	
		.000	5.055		.206	1.043	(Constante)	01
مقبولة	H ₄	.000	12.610	.666	.055	.695	B	
		.004	2.894		.202	.585	(Constante)	02
مقبولة	H ₄	.000	8.124	.467	.060	.488	B	
مقبولة	H ₃	.000	6.334	.364	.055	.351	A	
		.692	.396		.243	.096	(Constante)	03
مقبولة	H ₄	.000	5.340	.350	.068	.366	B	
مقبولة	H ₃	.000	6.702	.376	.054	.363	A	
مقبولة	H ₅	.001	3.451	.197	.067	.232	D	

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج SPSS

